

السادة مساهمي شركة (مصرف العربية الاسلامي) والجمهور الكريم

م / اعلان تمديد الاكتتاب وبيان الاكتتاب
استنادا لاحكام المادة (٤٢) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ولوافقة مسجل الشركات تقرر تمديد الاكتتاب بالاسهم المطروحة البالغة (٥٠،٠٠٠،٠٠٠،٦٠) مiliyar دينار لمدة ٦٠ يوم ثانية لعدم الاكتتاب بها خلال (٦٠) يوم الاولى لغرض زيادة رأس مال الشركة من (٣٠٠،٠٠٠،٢٥٠) الى (٣٠٠،٠٠٠،٢٠٢٣) استنادا لقرار الهيئة العامة المؤرخ في ٦ / ١٠ / ٢٠٢٣.

لذا تقرر دعوتكم للاكتتاب بالاسهم المطروحة آنفا وفق التفاصيل الآتية :

١- عقد تأسيس : شركة مصرف العربية الاسلامي / مساهمة - خاصة .

اولا : اسم الشركة : مصرف العربية الاسلامي / مساهمة خاصة .

ثانيا : مركز الشركة : بغداد ولها الحق في فتح فروع داخل العراق وخارجها وبموجب خطة سنوية للشركة بموافقة البنك المركزي العراقي .

ثالثا : غرض الشركة وطبيعة عملها ونشاطاتها :

يهدف المصرف الى تقديم الخدمات المالية والمصرفية المتفقة مع احكام الشريعة الاسلامية للاسهام بتنمية الاقتصاد الوطني وقدر امكاناته المتاحة ، وهو لهذا الغرض يمارس لحسابه او لحساب غيره في داخل العراق وخارجها جميع اوجه النشاط المصرف المعروفة والمستحدثة وجميع الاعمال المصرفية والاستثمارية المختلفة الاسلامية وبما لا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية والمعايير الدولية الاسلامية ، الشرعية والمحاسبية وقانون البنك المركزي العراقي والمصارف الاسلامية النافذين والتعليمات الصادرة بموجبها وله في سبيل ذلك ممارسة النشاطات التالية:

١- استلام ودائع نقدية (في شكل ودائع تحت الطلب او ودائع لاجل او ودائع مقيدة او غير مقيدة او انواع اخرى من الودائع) او اي اموال اخرى مستحقة السداد بدون فائدة ووفقا لاحكام الشريعة الاسلامية والمعايير الدولية الاسلامية والشرعية وقانون المصارف الاسلامية النافذ والتعليمات الصادرة بموجبه .

٢- ان يتلزم بتشغيل وتوظيف واستثمار مبالغ الودائع المودعة لديه بموجب عقد وكالة مقابل اجر محدد فقط او اخذ اجر محدد زائد حصة من الربح المتحقق عن عملية الاستثمار في حالة زيارته عن حد معين يذكر في العقد مسبقا وان يتم التصرف باموال المودعين حسبما متفق عليه عند الایداع وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية والمعايير الشرعية والمحاسبية الاسلامية الدولية .

٣- تأسيس محافظ استثمارية وصناديق استثمارية وأصدار صكوك مقارضة مشتركة او صكوك مقارضة مخصصة وفقا لما يحدده البنك المركزي العراقي .

٤- انشاء صناديق التامين التبادلي لصالح المصرف او المتعاملين معه في مختلف المجالات .

٥- قبول الاوراق التجارية والمالية لحفظها وتحصيل الحقوق المرتبة عليها لاصحابها ودفع تحصيل الصكوك واوامر واذونات الصرف مالم تكن متضمنة قوائد او تحالف احكام .

٦- تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واوامر الدفع وادوات الدفع (بما في ذلك الصكوك وبطاقات الائتمان) والخصم والمدفوعات الأخرى والشيكات السياحية والحوالات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالغ المدنية والدائنة المرخص بها سلفا وكذلك تقديم خدمات كمدير حافظ الاوراق او كمستشار مالي او كوكيل استشاري مالي مع مراعاة قانون البنك المركزي وقانون المصارف الاسلامية ونظام الدفع الالكتروني النافذ والتعليمات الصادرة بموجبه وبما لا يخالف احكام الشريعة الاسلامية والمعايير الدولية الشرعية والمحاسبية .

٧- حفظ وادارة الاشياء الثمينة بما فيها الاوراق المالية وتقديم خدمات لحفظ الامانات وبما لا يخالف احكام الشريعة الاسلامية والمعايير الشرعية الدولية وقانون المصارف الاسلامية النافذ .

٨- ان يقوم بالبحوث والدراسات المتعلقة بانشاء المشروعات ودراسات الجدوى الاقتصادية وتوظيف اخرين لهذا النشاط ، كما يقوم بالدراسات الخاصة لحساب زبائنه وتقديم المعلومات والاستشارات لهم .

٩- ان يشارك المصرف في اتحاد المصارف الاسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الاسلامي للتنمية والمصارف الاسلامية في كافة ارجاء المعمورة .

١٠- تملك الاموال المنقوله وغير المنقوله وبيعها واستئجارها وتأجيرها واستئجارها بما في ذلك استصلاح الارض المملوكة والمستأجرة واعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والاسكان بعد الحصول على موافقة من البنك المركزي العراقي ونقل ملكية العقارات حال الانتهاء من الغرض الذي انشأت من اجله .

١١- تأسيس الشركات او المساهمة فيها في مختلف المجالات المكملة لوجه نشاطها والمساهمة في الشركات القائمة ذات النشاط الغير محرم شرعا بموافقة البنك المركزي العراقي وبما لا تزيد عن النسبة التي يحددها البنك من راس مال المصرف واحتياطاته .

- ١٢-المشاركة في رؤوس أموال المصارف الإسلامية المجازة داخل العراق وخارجها بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي .
- ١٣-لا يجوز التعامل في الفائدة المصرفية أخذها وعطاءها .
- ١٤-لا يجوز الاستثمار او تمويل اي سلعة او مشروع لا تبيحه الشريعة الإسلامية .
- ١٥-لا يجوز تمويل عمليات السمسرة بالمشاريع العقارية .
- ١٦-لا يجوز تعدد قيمة الممتلكات الثابتة المعدة لاستعمال نسبة (٣٠ %) من صافي امواله الخاصة الأساسية ولا تتجاوز نسبة استثمارية في الممتلكات الثابتة بما فيها النسبة المذكورة اعلاه (٥٠ %) من قيمة محفظته الاستثمارية .
- ١٧-على المصرف تعين هيئة شرعية من قبل الهيئة العامة للمصرف بما لا يقل عن (٥) افراد من ذوي الخبرة والاختصاص في الاعمال المصرفية ة القانونية والمالية ولا يجوز حل الهيئة الشرعية او اعفاء اي عضو فيها الا بقرار مسبب من مجلس ادارة المصرف وبأغلبية ثلثي الاعضاء وموافقة الهيئة العامة للمصرف والبنك المركزي العراقي .
- رابعا : راس مال الشركة : راس مال الشركة (٢٥٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠) مئتان وخمسون مليار دينار مقسمة الى (٢٥٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠) مئتان وخمسون مليار سهم قيمة السهم الواحد دينار عراقي واحد .
- خامسا : مجلس الادارة :
- اولا : يتكون مجلس ادارة الشركة المساهمة الخاصة من (٧) اعضاء اصليين ومثلهم احتياط تنتخبهم الهيئة العامة وفقا لاسلوب التصويت التراكمي .
- ثانيا : مراعاة توفر الشروط القانونية في عضوية مجلس الادارة الواردة في قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وقانون تعليمات البنك المركزي العراقي .
- ٢- عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب (٥٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠) خمسون مليار سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .
- ٣- تاريخ الاكتتاب : ٢٠٢٤ / ٣ / ٢ .
- ٤- مكان الاكتتاب :
- أ-مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل - الفرع الرئيسي (بغداد / عرصات الهندية / حي بابل محلة ٩٢٩ / زقاق ٣٣ / مبنى ١٦)
- ب-مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل - فرع اربيل (اربيل / تقاطع المطار / شارع ١٠٠)
- ٥-تمديد مدة الاكتتاب لا تقل عن ٦٠ يوما ويغلق الاكتتاب بعد انتهاء المدة او الاكتتاب بكامل الاسهم .
- ٦- الاكتتاب للمساهمين وللجمهور .
- ٧- يكون الاكتتاب بموجب استماره منظمة وفق احكام المادة ٤١ من قانون الشركات .
- ٨-يرفق مع استماره الاكتتاب نسخة ملونة من الوثائق التعريفية للمكتتبين من غير المساهمين .

رئيس مجلس الادارة
احمد عبد المجيد جمعة